

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠١٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية

رئيس الجمهورية الموقر

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛

وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢

فى شأن مجلس الشعب ، والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛

وبناءً على ما ارتأته اللجنة العليا للانتخابات ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

القانون الآتى نصه :

(المادة الاولى)

يُستبدل بنصى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣ مكرراً «ل») من القانون

رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المضافة بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٣

المشار إليه ، النصان الآتيان :

ويُثبت فى السجل المعد لقيد الطلبات بكل بعثة دبلوماسية أو قنصلية ، تاريخ تقديمه ،
وتعد كل بعثة أو قنصلية كشفاً يُعرض فى مكان ظاهر مثبتاً به المسجلين بها والموطن الانتخابى
لكل منهم ، وتنشأ مقار انتخابية فى دوائر اختصاص البعثات الدبلوماسية والقنصلية ،
وتعين مقارها وينشأ بهذه المقار عدد من اللجان الفرعية لا يزيد عدد الناخبين بكل منها
على ألف ناخب .

تُشكل اللجان العامة والمشرفة على الانتخابات والاستفتاء خارج البلاد من عدد كافٍ من أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصرى ، ويعين أمين لكل لجنة من العاملين بوزارة الخارجية ، وتُشكل اللجان الفرعية من رئيس وآخر احتياطى من أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصرى وأمين سر وعضو من العاملين بوزارة الخارجية أو العاملين المدنيين بالدولة ، ويجوز أن يرأس عضو السلك الدبلوماسى والقنصرى أكثر من لجنة فرعية ، على أن يضمها جميعاً ودون فواصل ، مقر واحد يتيح لرئيسها الإشراف الفعلى عليها جميعاً ، ويكون تشكيل اللجان العامة والفرعية بقرار من لجنة الانتخابات الرئاسية أو اللجنة العليا للانتخابات على حسب الأحوال بناءً على ترشيح من وزير الخارجية .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى غزة صفر سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٤ ديسمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عدلى منصور